اهمية النقود والائتمان في الاقتصاد

اولا اهمية النقود في الاقتصاد

١- مقدمة في النقود

عرف الانسان النقود وتعامل بها منذ القدم ، ولا سيما عندما تعددت حاجاته وتوسعت رغباته ، وأخذت النقود أهميتها تبعا لانتقاله من عصر إلى آخر من عصور حياته ، لهذا ارتبط شكل النقود ونوعها بتطور الحياة البشرية ، فاستخدمت الحيوانات وجلودها ، والحبوب ، والقماش ، والمعادن ، والأوراق ، وغيرها كأنواع من النقود . كما ان الحاجة إلى استخدام النقود بدأت. في بداية الأمر كان مع احتياج الانسان الى حاجات أخرى ، بمعنى أنه كان يحتاج الى ان يقايض سلعة يمتلكها ومستعد للاستغناء عنها ، بسلعة أخرى يمتلكها طرف أخر يكون الأول بحاجة اليها ومن هنا برز مفهوم المقايضة الذي يستوجب وجود وسيط في تبادل السلع فيما بين الأفراد. وبعد تطور الحياة البشرية وتعدد الاحتياجات وتنوع الرغبات الانسانية أصبح سلوب المقايضة غير مجد عمليا وغير كاف لتسهيل عملية الحصول على السلع الخدمات المختلفة ، ولعل من اهم اسباب فشل نظام المقايضة هو كثرة العيوب الناتجة عن هذا النظام و التي يمكن حصر عمها في الجوانب الآتية:

١-عدم توفر وحدة حساب عامة ومشتركة يقاس بها اثمان السلع والخدمات المتداولة في الاسواق

٢-عدم توافر وسيلة مناسبة لاختزان القيمة في ظل المقايضة لا يستطيع الفرد الاحتفاظ بالقوة الشرائية ، الممثلة في السلعة نفسها التي بحوزته ، الا عن طريق واحد يتمثل في اختزانها ، وحفظها لفترة معينة ، ولما كانت معظم السلع تحتاج إلى شروط وظروف معينة يجب توفرها لخزن هذه السلع ، ولما كان من غير السهل توافر مثل هذه الشروط على الدوام ،

فضلا عن أن بعض انواع السلع لا يمكن خزنها اصلا ، لذلك تظهر صعوبة اخرى من صعوبات المقايضة تتمثل في عدم امكانية الاحتفاظ ببعض السلع بصورة مخزن للقيمة مستودع لها

٣-صعوبة توافق رغبات البائعين والمشترين في سوق المقايضة يصعب ضما تطابق رغبات البائعين والمشترين بمعنى أخر يصعب توافر الرغبات المشتركة

٤-عدم توافر وسيلة للدفع المؤجل أو أدارة للادخار ليس هناك طريقة لتسديد الديون في سوق المقايضة الا بواسطة السلع العينية التي يجري تبادلها في السوق ، وگواسطة لابراء الذمم فيما بين الدائنين والمدينين وقد يحصل خلاف بين الدائن والمدين حول نوعية السلعة التي يتم بواسطتها تسوية الديون ، كما وان بعض السلع يتغير ثمنها ارتفاع انخفاضا خلال الفترة الممتدة من اجراء الصفقة وحتى موعد سداد الديون .

وانطلاقا مما تقدم يمكن ان تعرف النقود بكونها كل شيء يقبله الجميع قبولا عاما بحكم العرف أو القانون أو قيمة الشي نفسه ويتمتع بكونه وسيطا في عمليات التبادل المختلفة للسلع الخدمات ويكون صالحا لتسوية الديون وابراء الذمم.. أن الأهمية الحقيقية للنقود لا تقتصر على تأديتها لوظيفتها الأساسية وسيطا للتبادل فحسب وانما تظهر أهميتها ايضا من خلال الوظائف الأخرى الأساسية والثانوية التي يمكن أن تقدم بها النقود في الحياة الاقتصادية .

كما توجد انواعا مختلفة للنقود وهي كالاتي

١-النقود السلعية : ترتبط هذه التسمية للنقود بطبيعة المادة المكونة لها ، أو المصنوعة منها النقود مما يجعلها قابلة للاستخدام في مجالات أخرى مختلفة عن مجالات استخدامها بوصفها عملة نقدية متداولة بين الأفراد. كما أن قيمة النقود كعملة مساوية النفس قيمة السلعة المكونة أو المصنوعة منها النقود . ويعود ذلك إلى أن هذا النوع من النقود السلعية

يعد من أول انواع النقود التي تعامل بها الانسان تاريخية ، اذا تعامل بها وتداولها باشكال واصناف سلعية مختلفة ومتعددة ، شملت على العديد من السلع مثل : القمح ، الشاي ، التبغ البن ، القماش وغيرها . وكان اساس استخدام الانسان لهذه السلع بوصفها نقودا ، قبول الآخرين لها قبوة عامة إلى كونها وسيطة لتسهيل المبادلات ولها القدرة على الوفاء بالتزاماتهم ثم استخدمت ايضا إلى جانب السلع المذكورة سلع اخرى (معدنية) . كان في مقدمتها الذهب والفضة ثم الحديد والنحاس والزنك والقصدير وغيرها من المعادن الأخرى ، ولا تختلف النقود المعدنية عن سابقتها من بقية أنواع النقود السلعية في تأدية نفس الوظائف الأساسية للنقود في كونها قادرة على أن تكون وسيطة للتبادل ومعيارا للقيمة ومخزنا لها ، واداة للدفع المؤجل والادخار ، فضلا عن انها تتميز عن النقود السلعية في أنها معادن نفيسة (كالذهب والفضة) مما يجعلها تتمتع بندرة نسبية ، هذه الندرة تدعم قيمتها بالقياس إلى الأنواع الأخرى من النقود السلعية ، كما أنها غير معرضة للتلف مما يساعد على استخدامها مخزنا للقيمة وقابلة التجزئة إلى وحدات اصغر مما يسهل التعامل بها

٢-النقود الائتمانية : لقد تراجعت أهمية النقود المعدنية وانحسر دورها في الحياة الاقتصادية في اعقاب الحرب العالمية الأولى واصبح التداول النقدي يعتمد على التعامل و بالنقود الائتمانية ، وقد اكتسبت النقود الائتمانية أهميتها الفعلية من خلال قبولها العام المبني على اساس قدرتها في توفير عنصر الثقة في تحويلها إلى السلعة المرتبطة بها وعادة ما كانت هذه السلعة هي . الذهب ، مثل تحويل الجنيه الاسترليني أو الدولار الأمريكي إلى ما يساويه او ما يعادل قيمته من الذهب في حينه ، كما أن النقود الائتمانية تعد دينا لحاملها على ذمة الجهة التي أصدرتها ، وحق لصاحبها في الحصول على ما يساويها من السلع والخدمات ، وتنقسم النقود الائتمانية نقود ورقية ونقود ودائع :

أ- النقود الورقية : يرجع تاريخ التعامل بالنقود الورقية إلى الفترة التي انتشرت فيها ظاهرة الاحتفاظ بالنقود المعدنية لدى التجار والصيارفة الذين كانوا يقبلون ايداع الأفراد لنقودهم والاحتفاظ بها لديهم مقابل منح المودعين ايصالات أو سندات تتضمن كمية الأموال المودعة ، مع تعهد باعادتها ودفعها الحامل السند أو الايصال عند الطلب وبدون تأخير . وبعد فترة زمنية أصبح الأفراد المودعون والصيارفة ايضا راغبين في استخدام هذه الايصالات أو السندات اداة لتسوية المدفوعات وا براء الديون فيما بين الأطراف الدائنة والمدينة قد لاحظ الصيارفة أن الأموال المودعة لديهم لا يتم سحبها كاملة في وقت واحد ، مما دفعهم ذلك إلى اصدار ايصالات جديدة الا أنها لا تستند إلى ودائع حقيقية مودعة لديهم ، هذه الأيصالات اصبحت كسابقتها مقبولة لدى الآخرين ان أنها يمكن أن تؤدي وظيفة النقود الأساسية وسيطا للتبادل وبمعنى آخر اصبحت نقودا ورقية مقبولة قبولا وهذا الحال دفع بالدولة إلى أن تضطلع بدورها في التدخل في تنظيم عملية الأصدار للنقود الورقية ونشأت بموجب ذلك البنوك المركزية التي أخذت على عاتقها مهمة الأصدار النقدي كجهة وحيدة ومحتكرة العملية الاصدار النقدي الورقي الالزامي الذي تتعامل به حاليا ، وصفة الالزام في النقود الورقية على مستوى التعامل بها تابع من قوة القانون ،أن أساس ظهور النقود الورقية خاصة والنقود الائتمانية عامة يرتبط بالتخلي التدريجي عن التعامل بالنقود المعدنية (كمرحلة متأخرة من مراحل التطور في التعامل النقدي بالنقود السلعية) ،

ب- نقود الودائع ، أو (النقود المصرفية) : ترتبط نشأة نقود الودائع أو كما تسمى احيانا النقود المصرفية ،بتطور العمل المصرفي ، وتعود تسمية هذا النوع من النقود بالنقود المصرفية ، كنوع من مكونات وانواع النقود الائتمانية إلى كونها نقود ودائع ،والمقصود بالودائع هنا الودائع الجارية (أو الودائع تحت الطب) وهي عبارة عن الاموال التي يودعها شخص معين لدى المصرف التجاري وتكون هذه الاموال قابلة للسحب من قبل المودع في

اي وقت يشاء بواسطة توجيه امرا من المودع الى المصرف التجاري عن طريق (الشيكات)وهذه الاوامر بالدفع(الشيكات) تعتبر اداة تسوية المبادلات والمدفوعات وابراء الذمم. لذلك فهي تقوم مقام النقود الاعتيادية لأنها تؤدي وظائف الاخيرة .

وتتأتى اهمية النقود في الاقتصاد من خلال الوظائف التي تمارسها النقود ،ويمكن تقسيم وظائف النقود إلى قسمين : الأول يمثل الوظائف الأساسية . والقسم الثاني يمثل الوظائف الثانوية أو المشتقة للنقود ، وعلى الوجه المبين في ادناه:

- **الوظائف الأساسية للنقود**

١-نقود وسيط للتبادل : Medium of Exchange الوظيفة الأساسية الأولى للنقود تتمثل في استخدامها أداة أو وسيطا في تبادل انواع السلع والخدمات ، وهذه الوظيفة التي تقوم بها النقود مستمدة من النقود نفسها في كونها مقبولة قبولا عاما من الأفراد في استخدامها أداة مناسبة المبادلات والديون ، لذلك يطلق غالبا على النقود في أنها (قوة شرائية) بمعنى ان حائزها يستطيع بموجبها أن يحصل (يشتري) على ما يساوي قيمتها من السلع والخدمات من اي سوق يشاء وفي اي وقت يشاء.

٢-النقود معيار للقيمة ووحدة للحساب : Unit of measurement and account as standard of value ،وبرزت أهمية النقود بكونها معيارا للقيمة من خلال الصعوبات التي واجهت التعامل بأسلوب المقايضة ،اذ لا تتوافر وحدة مشتركة يعتمد عليها معيارا لقياس قيم السلع والخدمات المختلفة . وبعد استخدام النقود في التداول تمكن الأفراد والجماعات من اعتمادها أساسا يتم بموجبه تحديد اثمان وأقام مختلف السلع والخدمات فالوحدة النقدية (الدينار مثلا) كعملة متداولة يمكن أن ترجع اليها اسعار جميع السلع والخدمات .

- **الوظائف الثانوية للنقود:**

١-النقود مخزن للقيمة وأداة للأدخار : Store of Value لقد لاحظنا صعوبة الاحتفاظ بقيمة السلعة بوساطة تخزينها والاحتفاظ بها الفترة زمنية معينة في ظل المقايضة ، لأن بعض السلع تتعرض للتلف مما يلحق بصاحبها الخسارة ، كما أن هناك سلعة لا يمكن تخزينها اصلا أو أن تخزينها يحتاج لتوفير جملة من الشروط المكلفة لصاحبها . فضلا عن الصعوبات المترتبة على تحديد نوع السلعة التي يحتاجها صاحب السلعة المخزونة ليقايضها بها المستقبل لذلك تظهر أهمية النقود أداة أو وسيلة يمكن بها اختزان قيم السلع والخدمات المختلفة لفترات لاحقة وهذه الوظيفة التي تؤديها النقود مخزنا تؤكد امكانية استخدام النقود بديلا عن السلع العينية أو المادية التي تشبع حاجة استهلاكية أو انتاجية للأفراد والجماعات كما أن وظيفة النقود بوصفها مخزنا أو مستودعا للقيمة وأداة للادخار مشتقة من وظيفتها الأولى والأساسية وسيطة للتبادل ، فقيام النقود بفصل عمليتي البيع والشراء يجعل النقود قادرة على خزن قيمة السلع والحصول عليها في فترات لاحقة . وأن هذا الفصل لعمليتي البيع والشراء (ولو لفترة قصيرة) يجعلها تؤدي مهامها بوصفها أداة الادخار أيضا . ان ما ينطبق على الأفراد ينطبق على البلدان ايضا من حيث استخدام النقود مخزنا أو مستودعا للقيمة وأداة للادخار وإن كان بصورة مختلفة اذ تقوم الدول بالاحتفاظ بالسلع بصورتها العينية وتخزنها لتلافي احتياجاتها المستقبلية ، كذلك تحتفظ بعملات نقدية مختلفة تساعدها على تمويل احتياجاتها من السلع والخدمات المستوردة من الخارج ، أي أنها تستخدم النقود مخزنا للقيمة وأداة للأدخار تقوم بموجبها بتسوية مبادلاتها الخارجية والمحلية .

٢-النقود وسيلة للدفع المؤجل ، Standard of Deferra Payments تستطيع الحكومات وكذلك الأفراد استخدام النقود وسيلة لتسديد ما بذمتهم من ديون، فكما هي أداة صالحة لتسوية المبادلات الانية فأنها أداة صالحة لتسوية المبادلات الآجلة أيضا وهذه الوظيفة

المشتقة للنقود تظهر أهميتها من خلال التوسع الكبير في عمليات التعاقد الفردي والرسمي الآجلة في حياتنا المعاصرة اذ يمكن في بعض الأحيان شراء سلع معينة ويكون تسديد ثمنها بالتقسيط الدوري أو دفع ثمنها مرة واحدة في فترة لاحقة لفترة التعاقد سواء كان ذلك للأفراد أو الحكومات ، فأن التسديد الأجل الصفقات الشراء والبيع يتم بوساطة النقود التي تعد خير وسيلة للدفع أو التسديد المؤجل لأنها ستكون مقبولة قبولا عاما لدى الأطراف المتعاملة بها فضلا عن أنها قادرة على تأدية وظائفها الأساسية والثانوية المذكورة سابقا .

ثانيا اهمية الائتمان في الاقتصاد

- **مقدمة في مفهوم الائتمان**

اخذت أهمية النقود بالازدياد في الحياة الاقتصادية وضهر ذلك جليا من خلال المراحل التطورية التي مرت بها البشرية تباعا ، ففي بداية الأمر تعامل الانسان بأسلوب المقايضة ثم تحول نتيجة لتطور حاجاته وتعددها إلى النقود واستخدمها وسيلة لاغنى عنها في اتمام عملية المبادلة . وبهذا اكتسبت النقود اهم وظيفة عملية لها وسيطة في التبادل ،وتطورت عبر اشكال مختلفة من النقود المعدنية ثم الورقية الى النقود الائتمانية ،و الائتمان عبارة عن مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة مساوية لها مضافا اليهامبلغ اخر يمثل سعر الفائدة . ومثال ذلك المقرض الذي يقدم المفترض مبلغ من المال ،فهو يبادله قيمة حاضرة على امل الحصول على قيمة آجلة عند سداد مبلغ القرض في الموعد المستقبلي المتفق عليه . وهذا المفهوم المبسط للائتمان يمكن أن يعبر من وجهة نظر اخرى عن مفهوم (الدين) اذ أن الأخير يمثل تهدأ بالدفع في المستقبل ، وغالبا ما يكون بشكل نقدي ، ومثلما يمثل الائتمان حقا بتسلم الأموال المقرضة في وقت لاحق على اقراضها فان (الدين) كذلك ، وكلاهما يصاحب وعدا بالدفع بعد انقضاء وقت الاستدانة أو الاقتراض . ويمثل الائتمان بالنسبة للاقتصاد اهمية بالغة اذ يمثل بعملية امداد وتجهيز العناصر العاملة في ميادين النشاط الاقتصادي المختلفة بالنقود الحاضرة او ما

يقوم مقامها لتيسير المبادلات . ولقد تطورت وظائف ومؤسسات الائتمان عبر المراحل التاريخية المتعاقبة التي مرت بها البشرية . اذ ان الائتمان ليس بحديث العهد بل ترجع العمليات الائتمانية بصيغتها الأولية والبسيطة إلى عهود قديمة ، فقد عرفها البابليون منذ سبعة قرون قبل الميلاد وشاع التعامل بالائتمان والعمليات الائتمانية في الصين منذ اوائل القرن التاسع ،

- **تطور الائتمان المصرفي في الانظمة الاقتصادية**

اولا الائتمان المصرفي في النظام الرأسمالي: لقد أصبح الائتمان عنصرا رئيسية من عناصر التمويل اللازمة لأقامة ونمو المشروعات على اختلافها ، ولقد ظهر ذلك واضحا من خلال الارتباط بين نشاط المصارف تاريخية ونشاط النظام الرأسمالي ، اذ ساهم الائتمان في بداية القرن السادس عشر الميلادي في تحويل الصناعات الحرفية وزيادة حجم انتاجها وتوزيعها مما زاد من حصيلة الأرباح وتراكمها (كرأسمال تجاري) . وان تراكم رأس المال التجاري ساعد كثيرة على ولادة المجتمع الرأسمالي اذا أصبح في حينه للرأسمال التجاري هيمنة وسيطرة على الانتاج الصناعي في ظل ازدهار ورواج حركة التجارة الخارجية لهذا اصبح تجميع الأموال بمثابة تجارة رائجة ، فلقد قام التجار بمنح القروض للافراد والهيئات والحكومات مقابل الحصول على فوائد كبيرة تشجعهم على الاندفاع نحو المزيد من الاقراض . فتنوعت العمليات المصرفية وازداد حجمها ، وبهذا تشكلت نواة الرأسمالية المصرفية . نشطت المصارف التجارية من خلال قبول الودائع وتوظيفها واصبح للمصارف وظيفتين هما

١-الوظيفية النقدية تمثل هذه الوظيفة في تزويد المصارف للأفراد بالنقود وتنظيم تداولها ابتداء من حفظ النقود وانتهاء بمنح القروض.

٢-الوظيفة التمويلية و تتمثل في قيام المصارف في المساهمة في تمويل المشروعات المختلفة عن طريق تقديمها لي الأموال اللازمة لإنجاز هذه المشروعات أو إنشاء الجديد منها

لقد أصبح التعامل بالائتمان المصرفي في المجتمعات المتقدمة وخاصة الرأسمالية منها عادة شائعة بين الأفراد والمؤسسات المالية والمصرفية والحكومات من جهة وبين البلدان المختلفة من جهة اخرى . وأخذت تتحدد معالم النظام الائتماني وفقا لمجموع العلاقات الائتمانية وطرق الائتمان المتبعة ، وأصبح الائتمان يؤدي اكثر من وظيفة داخل المجتمعات الاقتصادية المعاصرة ، فهو يوفر أدوات للتبادل (نقود الودائع) التي تمثل دينا لحاملها على الجهة المسحوبة عليها واخذت بالتوسع والتطور في ظل تنامي المصارف داخل النظام الرأسمالي وخارجه

ثانيا الائتمان المصرفي في النظام الاشتراكي: أن التملك العام الوسائل الانتاج ، واتباع اسلوب التخطيط المركزي الشامل لكافة أوجه الحياة الاقتصادية تعتبر من السمات الأساسية للنظام الاشتراكي والذي تجعله مختلفا تماما عن النظام الرأسمالي . وان الوظائف التي تقوم بها النقود في الاقتصاد الاشتراكي لا تختلف في جوهرها عن وظائف النقود في النظام الرأسمالي الا أن الاختلاف يظهر في اهمية النقود واستخدامها في مجال الاستثمار ومجال التداول . ففيما يخص الاستثمار لا يمكن تحويل النقود إلى رأس مال بهدف الاستثمار الفردي الحر . كما أنها لا يمكن أن تولد او تخلق نقودة جديدة (خلق الائتمان) الذي تقوم به المصارف التجارية في النظام الرأسمالي . اذ على الرغم من قيام النقود بوظيفتها كأداة للادخار لكن الأموال المدخرة (عامة أو خاصة) يتم توجيهها نحو الاستثمار المرغوب من قبل الدولة وحدها وفق خطة الاستثمار وخطة الائتمان المصرفي . كما أن المصارف لا يمكنها التعامل بالائتمان المصرفي

المعتمد على ودائع وادخارات الافراد الا بحدود ضيقة .ويوجد انواعا معينة من الائتمان في النظام الاشتراكي يأخذ الشكل التالي :

١- تقديم الائتمان الطويل الأجل والمتمثل في القروض الموجهة إلى القطاعات الانتاجية بما يزيد من قدرتها على التوسع في الاستثمار واقامة الجديد منها . او ادخال فنون انتاجية حديثة بقصد تحسين وتطوير الانتاج . القروض المصرفية إلى المؤسسات والمشاريع بهدف المحافظة على موجوداتها واصولها الانتاجية . وفضلا عن ذلك فان الائتمان العقاري يدخل ضمن مجال الائتمان طويل الأجل الذي تقدمه الحكومة إلى الأفراد لغرض انشاء المباني والدور السكنية .

٢-تقديم الائتمان القصير الأجل ويتمثل في القروض على الأصول المقدمة إلى المشاريع الانتاجية بغية مساعدتها على توفير قدر اضافي من الموارد والأرصدة النقدية اللازمة لسد احتياجاتها المتعلقة بتغطية كلفة المواد الأولية والوقود وغيرها من مستلزمات الانتاج كما يدخل ضمن نطاق الائتمان القصير الأجل القروض الموسمية المقدمة إلى المشروعات الزراعية ، وايضا الصناعية ، وبهدف تغطية الاحتياجات الطارئة لبعض المشاريع فضلا عن تقديم الائتمان الاستهلاكي إلى الأفراد بهدف تمكينهم من الحصول على السلع الاستهلاكية المختلفة . كما أن هناك الائتمان المصرفي الخارجي الذي تقدمه الحكومة إلى بلدان اخرى ووفق شروط معينة .

ثالثا الائتمان المصرفي في الدول النامية : لقد ارتبطت حركة واتجاهات الائتمان المصرفي في البلدان النامية بحركة التجارة الخارجية وبسبب تأثر المصارف المانحة لائتمان في هذه البلدان سواء كانت اجنبية ام وطنية أم مشتركة بطبيعة النشاط الائتماني والمصرفي الذي تزاوله المصارف الأجنبية التي نشأت في اثناء السيطرة الاستعمارية على هذه البلدان اذ كانت

المصارف تحرص على الاحتفاظ بقدر من السيولة يفوق حاجتها الفعلية لتحقق قدر من الأمان والمواجهة سحوبات وطلبات المودعين والمقترضين السريعة والمفاجئة لتمويل صادرات الحاصلات الزراعية والمواد الأولية ، وما يرافق ذلك من تقلبات موسمية وفصلية للسلع الزراعية فضلا عدم الاستقرار السياسي في البلدان النامية . لذلك فقد بقيت الخدمات المصرفية حصرا بيد المصارف الأجنبية مستخدمة الأموال المودعة لديها في نشاطها الائتماني والمصرفي الذي يحقق لها اسرع واقصى الأرباح الممكنة هذا الوضع يمكن أن يفسر تأخر ظهور النظم النقدية والاجهزة المصرفية المستقلة والوطنية في معظم البلدان النامية ويمكن بناء على ما تقدم حصر اهم السمات للواقع المصرفي والائتماني في البلدان النامية بالجوانب الاتية

١-تقديم الائتمان المصرفي القصير الأجل الموجه نحو تمويل التجارة الخارجية وذلك لان اغلب البلدان النامية تعاني من اختلال اساسي في هياكلها الاقتصادية والمصرفية ، واحجام المصارف عن تمويل القطاعات الاقتصادية الانتاجية بسبب عامل الربحية وسرعة تحققه في القطاع التجاري بالقياس إلى القطاعات الانتاجية .

٢- ان البلدان النامية تعاني من التبعية الاقتصادية والمصرفية بالبلدان الصناعية المتقدمة وقد ترتب على هذه التبعية تأخر في تطور نظمها واجهزتها النقدية والمصرفية الوطنية كذلك دفع بالمصارف التجارية إلى الاهتمام المتزايد بتمويل القطاعات الاقتصادية غير الانتاجية بما يخدم تطوير القطاع التجاري الذي يخدم اقتصاديات البلدان المتقدمة .

٣-تأثر النشاط المصرفي المحلي في داخل البلدان النامية بالنشاط المصرفي والائتماني الذي تمارسه المصارف الأجنبية ،مما ساعد على تمويل جزء لا يستهان به من الموارد النقدية بالعملات الدولية إلى البلدان الام للمصارف الأجنبية . و ضعف اعتماد المصارف المحلية على البنوك المركزية لأن الأخيرة لا تمتلك الأدوات النقدية القادرة على التأثير بصورة فعالة على سياسات ونشاط المصارف التجارية ،

- **اهمية الائتمان المصرفي في الاقتصاد:**

١-نظرا للتطور الاقتصادي الذي عاشته اغلب دول العالم والذي ادى إلى زيادة المشاريع الاستثمارية و الإنتاجية الحديثة هذا الأمر يتطلب تمويل رؤوس أموال كبيرة لا يستطيع فئات معينة من رجال الأعمال و المصارف الصغيرة عن تأمينها لذلك تم اللجوء إلى الاقتراض من المصارف التجارية لتمويل العمليات الإنتاجية المختلفة و الاستثمارية الكبيرة لذلك يمثل الائتمان عنصر مهم في إنعاش وتطوير تلك المشروعات في الاقتصاد وهو يمثل وظيفة مهمة لتمويل المشاريع الانتاجية .

٢-كذلك أن تطور الحياة الاقتصادية لم يكتفي فقط على تطور المشروعات الإنتاجية بل وتداخل معه تطور الحياة الاجتماعية إذ تنامت حاجات الأفراد وتنوعت وتغيرت الأذواق وتطورت من السلع والخدمات وقد ازدادت الحاجة بشكل كبير من تلك الانواع من السلع والخدمات المتطورة غير ان دخل الأفراد اصبح عاجز عن تغطية تلك الحاجات المتزايدة والمتطورة من السلع الاستهلاكية والمتنوعة فأصبح الدافع لدى هؤلاء الافراد في الحصول على الاقتراض لتمويل تلك الاحتياجات اذ تم اللجوء إلى المصارف التجارية لغرض تمويل تلك النفقات الاستهلاكية من قبل الافراد والمؤسسات فهو يمثل وظيفة تمويل برامج الاستهلاك.

٣-ان تطور التجارة العالمية و زياد العمليات التجارية بين الدول من جراء تطور الحياة الاقتصادية وتنامي معدلات الطلب دفع هو الاخر بضرورة توفير مصادر الأموال لتمويل تلك العمليات وتسويتها سواء كان ذلك على الصعيد الداخلي أو الخارجي، الأمر الذي دفع بالتجار وممن يقومون بالعمليات التجارية للاستعانة في المصارف التجارية للحصول على ذلك التمويل الكافي بهدف تمويل عمليات التبادل التجاري المختلفة.

النظريات النقدية و السياسة النقدية الكلاسيكية و الكينزية و النقوديون – فريدمان)